

Distr.: General
29 July 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الدانمرك له في أيار/مايو ٢٠٠٥ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء آخرين بالمجلس. وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلين مارغريته لوي

الممثلة الدائمة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

تقييم الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الدانمرك له (أيار/مايو ٢٠٠٥)

مقدمة

في ظل رئاسة الدانمرك لمجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٥، تناول المجلس طائفة عريضة من المسائل، من بينها المسائل المتعلقة بكوت ديفوار وسيراليون والسودان والشرق الأوسط والعراق وهاييتي.

وخلال شهر أيار/مايو عقد مجلس الأمن ١٣ جلسة رسمية، وأجرى مشاورات غير رسمية في ٩ مناسبات. واتخذ ثلاثة قرارات وأصدر خمسة بيانات رئاسية. كما أدلت الرئيسة باسم المجلس، بخمسة بيانات للصحفيين.

وفي ٣ أيار/مايو، قدمت الرئيسة إحاطة للصحفيين بشأن برنامج عمل مجلس الأمن بعد أن تم إقراره. وعقدت الرئيسة أيضا اجتماعات مع كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحاطتهما فيها علما بأعمال مجلس الأمن.

وقامت الرئاسة بتوفير معلومات عن أنشطة المجلس على موقعها على الإنترنت

(<http://www.sikkerhedsraadet.um.dk/en>).

أفريقيا

كوت ديفوار

في ٤ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية، واتخذ بالإجماع القرار ١٦٠٠ (٢٠٠٥) الذي مدّد به ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وفي ٢٥ أيار/مايو، أدلت الرئيسة ببيان للصحفيين، أعربت فيه عن الترحيب بالاتفاق الذي أبرم في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ في ياموسوكرو بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبشأن إعادة تشكيل هيكل القوات المسلحة. كما أشاد أعضاء المجلس بالجهود المبذولة في إطار الوساطة التي تقوم بها جنوب أفريقيا وحثوا الأطراف الإيفوارية على تنفيذ

الاتفاق على الوجه الأكمل، مع وضع القرارات التي اتخذها المجلس لتشجيع الأطراف على متابعة عملية السلام في الاعتبار.

تقرير الأمين العام عن السودان

في ٤ أيار/مايو، وفي إطار مشاورات غير رسمية، تلقى أعضاء المجلس إحاطة موجزة من جان - ماري غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن حالة نشر بعثة الأمم المتحدة في السودان. وقد أفاد بأن عملية النشر تسير في طريقها على الرغم من بعض حالات التأخير الناجمة عن ظهور صعوبات لوجيستية وصعوبات أخرى. وأفاد بأن الممثل الخاص للأمين العام، يان برونك، يجري مشاورات مع جميع الأطراف المعنية، في محاولة لوضع اتفاق مركز القوات في صيغته النهائية، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) بشأن ولاية البعثة.

وفي ١٢ أيار/مايو، وفي جلسة مفتوحة، قدم هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة للمجلس أفاد فيها باستمرار حالة انعدام الأمن في دارفور، وبعدم إحراز تقدم في محادثات أبوجا للسلام، وبضرورة تقديم دعم دولي لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وأعقبت الجلسة مشاورات مغلقة واصل فيها أعضاء المجلس مناقشتهم بشأن تلك المسائل. وعقد المجلس جلسة رسمية في ختام مداولاته. وأدلت الرئيسة باسم المجلس ببيان (S/PRST/2005/18)، أشاد فيه المجلس بالدور الريادي الحيوي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في دارفور وبعمل بعثته في الميدان. وشدد المجلس على أهمية تقديم المزيد من المساعدة الدولية المنسقة لجهود الاتحاد الأفريقي في دارفور، وأعرب عن استعداد الأمم المتحدة لمواصلة القيام بدور رئيسي.

وفي ٢٥ أيار/مايو، قام مرة أخرى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي كان قد احتتم لتوه زيارة اضطلع بها إلى السودان والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بتقديم إحاطة إلى المجلس في إطار مشاورات غير رسمية. وقدم وكيل الأمين العام لمحة عامة عن أربعة مسارات ينبغي السير فيها من أجل إرساء السلام الدائم في دارفور. فذكر أولاً أنه ينبغي تقديم الدعم الكامل لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، من خلال أطر ليس أقلها مؤتمر المانحين المعقود في أديس أبابا في ٢٦ أيار/مايو. وتحدث ثانياً عن ضرورة العمل على تحقيق المصالحة على الصعيد المحلي. وقال ثالثاً إنه من الضروري إعادة تنشيط محادثات أبوجا للسلام. وأشار أخيراً إلى ضرورة مواصلة الضغوط الدولية على جميع الأطراف المسؤولة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٢ أيار/مايو، استمع مجلس الأمن، في إطار مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن التقدم المحرز نحو اعتماد مشروع للدستور وعقد انتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر أن الاتفاق على الدستور والاستمرار في أعمال التحضير للانتخابات يعدان أمرين حيويين بالنسبة لمواصلة الزخم المقدم للعملية الانتقالية. وأطلع الأمين العام المساعد المجلس أيضا على آخر التطورات المتعلقة بإعادة القوى الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنها، وهي مسألة كان فيها التقدم المحرز نحو الوفاء بالمعايير المقررة محدودا.

سيراليون

في ١٧ أيار/مايو، استمع مجلس الأمن، في إطار مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة بشأن الحالة في سيراليون من الممثل الخاص للأمين العام، داودي ن. مواكاواغو. وعرض الممثل الخاص التقرير الخامس والعشرين للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الذي أوصى فيه بتمديد ولاية البعثة لفترة أخيرة مدتها ستة أشهر اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأشار إلى أن الهدوء العام الذي يسود الحالة السياسية والأمنية في سيراليون قد أتاح الفرصة لمواصلة توطيد عملية السلام وتحقيق تقدم نحو الوفاء بالمعايير المتعلقة بوجود البعثة، ولكن تم التشديد أيضا على أن سيراليون ما زالت تواجه عددا من التحديات وهي بصدد الدخول في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي أعقاب الجلسة، أدلت الرئيسة ببيان للصحفيين أوضحت فيه عزم أعضاء المجلس على النظر في تمديد ولاية البعثة لفترة أخيرة، وذكرت أنه من المطلوب أن يكون للأمم المتحدة وجود قوي بعد رحيل البعثة.

المحكمة الخاصة لسيراليون

في ٢٤ أيار/مايو، وفي جلسة مفتوحة، استمع المجلس إلى إحاطة من رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، القاضي إيمانويل أوليانكا أيولا، بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمحكمة واستراتيجية الإنجاز الخاصة بها. ووجه رئيس المحكمة الانتباه بصفة خاصة إلى المسائل المتعلقة بتمويل المحكمة، وأمن المحكمة، وإبداء الدول للتعاون فيما يتصل بنقل من صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى المحكمة. ثم انتقل المجلس إلى جلسة خاصة تبادل فيها الأعضاء وجهات النظر بشأن الجهود التي بذلتها المحكمة حتى الآن، والتحديات التي يمكن أن تكون في انتظارها. وفي أعقاب الجلسة، أدلت الرئيسة ببيان للصحفيين، كررت فيه الإعراب عن الدعم القوي من جانب أعضاء المجلس للمحكمة الخاصة لسيراليون، وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم

المحكمة في انتقالها إلى المرحلة النهائية من مراحل عملها. كما أعربت الرئيسة في البيان الذي أدلت به للصحفيين عن عزم أعضاء المجلس على بحث السبل الكفيلة بمعالجة مسائل من قبيل أمن المحكمة، وشددت على أهمية كفالة أن يمثل أمام المحكمة جميع من أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام، وتعزيز الاستقرار في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية، ووضع نهاية لحالة الإفلات من العقاب.

غينيا - بيساو

في ١٧ أيار/مايو، أدلت الرئيسة ببيان للصحفيين، كررت فيه الإعراب عن قلق أعضاء المجلس بشأن الحالة السياسية في غينيا - بيساو، وأكدت مجددا دعمهم للسلطات الوطنية للبلد.

بوروندي

في ٢٣ أيار/مايو، وفي جلسة رسمية عقدها المجلس، أدلت الرئيسة باسم المجلس ببيان (S/PRST/2005/19)، أحاط فيه المجلس علما مع الارتياح بالإعلان الذي وقعه في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ في دار السلام رئيس بوروندي وزعيم جماعة متمردي حركة باليهوتو/جبهة التحرير الوطني، الذي التزم فيه الأطراف بوقف الأعمال العدائية فورا، والتفاوض دون عرقلة العملية الانتخابية. وحث المجلس أيضا جميع الأطراف البوروندية على بذل المزيد من الجهود لكفالة نجاح العملية الانتقالية والمصالحة الوطنية واستقرار البلد على المدى الطويل.

وقبل اعتماد البيان الرئاسي، استمع المجلس، في إطار مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام في بوروندي، كارولين مكاسكي، بشأن آخر تطورات عملية الانتقال. وعرضت الممثلة الخاصة التقرير الرابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي، الذي أوصي فيه الأمين العام بتمديد العملية لمدة ستة أشهر أخرى حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتبين من هذه الإحاطة أنه على الرغم من حالات التأخير التي أفضت إلى تمديد الفترة الانتقالية للمرة الثانية، فقد واصلت الأطراف البوروندية مسيرتها على طريق السلام.

وفي ٣١ أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٠٢ (٢٠٠٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ودعا الأطراف البوروندية إلى الإحجام عن إتيان أي أعمال قد تنال

من تماسك عملية اتفاق أروشا، وأحاط علما بالجدول الزمني للانتخابات الذي اتفقت عليه الأطراف.

الحالة الإنسانية في أفريقيا

في ١٠ أيار/مايو، وفي إطار مشاورات غير رسمية، قدم يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في أفريقيا. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن أشد التحديات الإنسانية صعوبة في العالم توجد جميعا في أفريقيا، وأن جميع هذه التحديات تستحق مزيدا من الاهتمام السياسي والمالي. وأشار بصفة خاصة إلى الأزمات الإنسانية التي طال أمدها في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور، غير أنه أعرب عن القلق أيضا إزاء حالات تهدد في أجزاء من منطقتي الجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي بالتحول من جديد إلى أزمات إنسانية شاملة إذا لم تتخذ أي إجراءات في هذا الشأن. كما وجه وكيل الأمين العام دعوة قوية إلى تعزيز التمويل المقدم في إطار النداءات الخاصة تحديدًا بأفريقيا، البالغ عددها ١٤ نداء، منها ٨ نداءات لم يرد في إطارها حتى الآن سوى ٢٠ في المائة من الأموال المطلوبة.

آسيا

لبنان

في ٤ أيار/مايو، أدلت الرئيسة باسم المجلس ببيان (S/PRST/2005/17)، رحبت فيه بإحراز الأطراف المعنية في لبنان لتقدم هام وملحوظ صوب تنفيذ بعض الأحكام الواردة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وأعربت عن القلق إزاء ما خلّص إليه الأمين العام من أنه لم يحرز أي تقدم في تنفيذ أحكام أخرى من أحكام القرار، ولا سيما نزع سلاح الميليشيا اللبنانية وغير اللبنانية وبسط سيطرة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية، وإزاء عدم الوفاء بعد بمقتضيات القرار.

الشرق الأوسط

في ١٨ أيار/مايو، استمع المجلس إلى الإحاطة الشهرية المفتوحة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وصرح كيران بريندرغست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن شعب الشرق الأوسط يقترب الآن من عدد من نقاط التحول الهامة، وأعرب عن أمله في أن تبقى الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخرًا في الذاكرة باعتبارها بداية جديدة على الطريق نحو السلام، وليس باعتبارها متزلقًا جديدًا إلى الصراع والمواجهة العنيفة.

وقال في معرض حديثه عن اجتماع المجموعة الرباعية الذي عقد في موسكو في ٩ أيار/مايو إن المناقشة التي كان الهدف منها هو استعراض الحالة الراهنة في الشرق الأوسط مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة فض الاشتباك في غزة، قد ركزت على الطريقة المثلى لمساعدة الطرفين على الحفاظ على الزخم في هذه اللحظة التي تتوافر بها فرصة هشة. وواصل قائلاً إن الانسحاب الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة الغربية يشكل علامة بارزة هامة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وإن استمرار التنسيق الثنائي سيشكل أحد السبل التي تكفل تقدم فك الاشتباك بنجاح، وعرض وكيل الأمين العام أيضاً للحالة في لبنان. وفي أعقاب تلك الإحاطة، أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية.

العراق

في ١٥ أيار/مايو، وفي جلسة مفتوحة، استمع المجلس إلى إحاطة من هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، وإلى إحاطة بشأن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق من السفارة آن باترسون، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد الإحاطة، عقد المجلس جلسة خاصة شارك فيها وزير خارجية العراق. وفي بيان للصحفيين، أفادت الرئيسة بأن أعضاء المجلس قد اتفقوا على استمرار ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وبناء على طلب من حكومة العراق التي انتخبت حديثاً.

كما اتفق أعضاء المجلس على مواصلة الترتيبات المتصلة بصندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، تمشياً مع القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، شدد أعضاء المجلس في بيان للصحفيين على ضرورة أن تكون العملية الدستورية في العراق شاملة للجميع وقائمة على التشاور ومتسمة بالشفافية، وحثوا الجمعية الوطنية الانتقالية بالعراق وغيرها من المؤسسات المعنية على أن تمد يدها لجميع قطاعات المجتمع العراقي بشكل عام، من أجل العمل على إرساء حوار سياسي حقيقي وتحقيق المصالحة الوطنية وكفالة أن يكون لجميع العراقيين يد في صياغة الدستور.

تيمور - ليشتي

في ١٦ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة علنية بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. وأبلغ الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام المجلس، بأن الانتخابات التي عقدت في شهر آذار/مارس قد سادها الهدوء، وبأن البعثة السياسية الخاصة المعنية بالمتابعة التي أنشئت حديثاً، وهي مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، تمهد لبدء العمليات في وقت لاحق من شهر أيار/مايو، بعد إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي في

٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وأكد الأمين العام المساعد أن المكتب سيقوم بنقل المهارات والمعارف، ويساعد في تطوير مؤسسات الدولة الحيوية، كما سيوفد مستشارين للشرطة ويعزز عملية تطوير وحدة حراسة الحدود.

أوروبا

جورجيا

في ٤ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة خاصة أعقبتها مشاورات غير رسمية نوقشت فيها الحالة في جورجيا، على أساس التقرير الفصلي للأمين العام (S/2005/269)، وإحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيان إراكلي ألاسانيا، المبعوث الخاص لرئيس جورجيا المعني بتسوية الصراع في أبخازيا.

واستعرض المجلس آخر التطورات الإيجابية التي نشأت مؤخرا فيما يتعلق بعملية السلام بعد الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في جنيف في أوائل نيسان/أبريل، والذي شارك فيه الطرفان للمرة الأولى منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وأعربا فيه عن استعدادهما لتجديد الحوار بشأن المسائل ذات الأولوية واستئناف العمل في إطار فرق العمل والأفرقة العاملة. وفي بيان للصحفيين صدر في أعقاب الجلسة، أعربت الرئيسة عن استمرار أعضاء المجلس في دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والممثل الخاص، بمساعدة فريق أصدقاء الأمين العام والاتحاد الروسي، بصفته الجهة الميسرة، من أجل بناء الثقة اللازمة بين الطرفين لإجراء مفاوضات هادفة بشأن إيجاد تسوية سياسية دائمة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)

في ٢٧ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة علنية بشأن الحالة في كوسوفو على أساس تقرير الأمين العام (S/2005/335، و Corr.1)، وبحضور نيبويسا كوفيتش، رئيس مركز صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا المعني بتنسيق شؤون كوسوفو وميتوهيا. وقد رأس الجلسة بير ستيف مولر، وزير خارجية الدانمرك.

وقام سورين جيسين - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بعرض التقرير وأشار إلى التقدم الملموس الذي أحرز فيما يتعلق بتنفيذ المعايير في الفترة المشمولة بالتقرير، وإلى وجود دلالة واضحة على توافر ما يلزم من إرادة سياسية ومن قدرات للحفاظ على الزخم القائم فيما يتصل باستمرار عملية استيفاء المعايير. وشدد على أهمية التوصية التي قدمها الأمين العام في التقرير بشأن بدء عملية

استعراض شاملة في منتصف عام ٢٠٠٥، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللبينات الرئاسية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وعلى ضرورة أن يفضي القرار الذي يتخذ بعد ذلك بشأن مسألة تحديد المركز إلى نتائج أهم بكثير فيما يتعلق بمسائل من قبيل عمليات العودة وحرية التنقل والاقتصاد.

وأطلع السيد كوفيتش المجلس على موقف صربيا والجبل الأسود، مؤكدا أن حجر الزاوية في سياسة بلغراد يتمثل في استحالة تغيير حدود الدولة أو التشكيك في سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص والبعثة، وعن تأييدهم لتوصية الأمين العام المتعلقة ببدء الاستعراض في منتصف عام ٢٠٠٥، والقيام في خلال فترة وجيزة بتعيين مبعوث خاص لإجرائه. وقد أكد الأعضاء أنه رغم اعتبارهم أن هذا القرار يشكل علامة بارزة هامة، فإن الأمر ليس مفروغا منه بالنسبة لنتائج عملية الاستعراض أو لمسألة الشروع بعد ذلك في عملية لتحديد الوضع النهائي. وحث المجلس المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على أن تواصل تكثيف جهودها والإسراع بالخطى التي تتخذها من أجل تحقيق مزيد من التقدم فيما يتعلق بتنفيذ المعايير.

الأمريكتان

هايتي

في ١٣ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة علنية بشأن بعثة تقصي الحقائق التي أوفدت إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في مجالات من قبيل الأمن والتنمية والعملية الانتقالية السياسية، وحقوق الإنسان وبناء المؤسسات والحالة الإنسانية. وقد رأس البعثة، التي تألفت من جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٥ عضوا، رونالدو موتا ساردنبرغ، سفير البرازيل. وأكد السفير ساردنبرغ ضرورة أن تعقد انتخابات حرة ونزيهة تضم الجميع وفقا للجدول الزمني المحدد، مشيرا إلى أنه رغم وجوب عدم اعتبار الانتخابات علاجا شافيا لأزمة هايتي بالكامل، فإن لها أهمية بالغة بالنسبة لتشكيل حكومة شرعية، ومن ثم، إتمام فترة الانتقال السياسي التي بدأت منذ أكثر من عام مضى. كما أكد الأعضاء ضرورة تحسين الحالة الأمنية واحترام جميع حقوق الإنسان في البلد.

وفي مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٥ أيار/مايو، ناقش أعضاء المجلس الحالة في هايتي مع الممثل الخاص للأمين العام، السفير خوان غابرييل بالديس. وقدم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس على أساس تقرير الأمين العام، ركز فيها على العملية السياسية وأعمال

التحضير للانتخابات، وحث المجلس على الوفاء بتوصية الأمين العام التي دعا فيها إلى تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفي ٣١ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٠١ (٢٠٠٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة حتى ٢٤ حزيران/يونيه، مع اعتزام تجديدها لفترات إضافية.

المسائل المواضيعية

بناء السلام بعد انتهاء الصراعات

في ٢٦ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وقد رأس المناقشة بير ستيف مولر، وزير خارجية الدانمرك. وأدلت نائبة الأمين العام ببيان، وتلاها جيمس د. وولفنسن، رئيس البنك الدولي، الذي خاطب المجلس عن طريق وصلة للفيديو من واشنطن العاصمة. وشارك في المناقشة، إلى جانب أعضاء المجلس، ٢٣ من الدول الأعضاء.

وقبل إجراء المناقشة، قامت الرئيسة بتوزيع ورقة للمناقشة عن الموضوع، جاء بها أن الهدف هو مناقشة التحديات الراهنة التي تواجه عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراعات من حيث السياسات العامة والمؤسسات والشؤون المالية، وذلك بهدف تعزيز الاتساق والتماسك في أعمال مجلس الأمن، مع مراعاة أن المجلس ليس إلا جهة واحدة من بين الجهات الفاعلة العديدة في هذا الميدان.

وفي بيان رئاسي صدر في أعقاب المناقشة (S/PRST/2005/20)، سلّم مجلس الأمن بالتحديات المعقدة التي تنطوي عليها الصراعات الحديثة، وبأن التصدي لهذه التحديات يتطلب مزيجاً متناسقاً ومتكاملاً من أنشطة بناء السلام وحفظ السلام. كما سلّم المجلس بالدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة على الصعيد الثنائي، والبلدان المساهمة بقوات. وسلم المجلس أيضاً بأهمية السيطرة الوطنية والمشاركة الإقليمية، وشدد على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ورحب بالشراكة الوثيقة المتنامية بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والأمم المتحدة. وفي الختام، أحاط المجلس علماً مع الاهتمام بالاقتراح الهام الذي قدمه الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء لجنة لبناء السلام.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٣١ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قام فيها بتقديم إحاطة كل من الأمير زيد بن رعد الحسين، مستشار الأمين العام الخاص المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وعرض كل منهما على المجلس آخر تطورات حالة تنفيذ التدابير الرامية إلى منع وقوع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل، وقدمتا لمحة عامة عن التحديات المقبلة. وفي نهاية الجلسة، أدلت الرئيسة باسم المجلس ببيان (S/PRST/2005/21) أعرب فيه المجلس، ضمن جملة أمور، عن قلقه العميق إزاء ادعاءات سوء السلوك الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، وحث الأطراف المعنية على تنفيذ التدابير اللازمة لمنع حالات سوء السلوك ورصدها والتحقيق فيها والتبليغ عنها.